مواقف النحاة من القراءات القرآنية

الدكتور عبد المجيد أحمد فلاح
أستاذ مشارك / نحو وصرف

المقدمة:

تعددت مواقف النحاة وآراؤهم –على اختلاف مذاهبهم وعصورهم– من القراءات القرآنيّة، ما جاء منها متواترة أو شاذّة، فمنهم من ردَّها ولَحَّنَ قارئَها، واتَّهمه بالوهم والغلط واللحن، ومنهم من دافع عنها واستشهد بها وجعلها مصدرًا من مصادر الاحتجاج في العربيّة، وهذا البحث سيناقش آراء هؤلاء النحاة، ويحكم عليها من خلال الاستقراء والقرائن، ويستدلُّ على صحّة ما ذهب إليه الفريق الذي دافع عن القراءات بالحجّة والدليل.

لقد نزل القرآنُ الكريمُ على النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ منجّمًا خلال بضعةٍ وثلاثين عامًا، أقرأ جبريلُ الرسولَ ـ صلى الله عليه وسلم ـ القرآنَ من أولّه إلى آخره، والرسولُ بدوره كان يعلّمه الصحابةَ مُشافهةً، يتلوه على صحابته حسبَ لهجاتِهم الفصيحة، فيأخذون هذه القراءةَ بلهجاتِهم التي تختلفُ من قبيلةٍ إلى أُخرى، فنشأ من هنا اختلافُ القراءات، ولمّا تفرّقَ الصحابةُ في البلاد أخذَ عنهم التابعون، وأخذَ من تبعَهُم عنهم حتّى وصلَ الأمرُ إلى أئمّةِ القرّاءِ المشهورين، الذين انقطعوا لهذا العلمِ ضبطًا وإتقانًا ونشرًا.

والأمّةُ الإسلاميّةُ اعتمدت في نقل القرآن وتدوينِهِ على الحُفَّاظِ بعدَ حُروبِ الردّة، وأرسلَ بعد ذلك عثمانُ ـ رضي الله عنه ـ إلى كلِّ مِصر من الأمصار مُصْحَفًا يوافقُ قراءتَه، وقرأ أهلُ كُلِّ مِصر بما في مصحفِهِم من قِراءةٍ تَتصلُ بسندِها إلى النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واجتمع لهذِهِ القراءاتِ أئمّةٌ ثقات، جَمعوا بين الدِّرايةِ والرِّواية، فالمُقرئُ هو الذي أخذَ القِراءةَ مُتواتِرةً عن النَّبي ـ صلَّى اللهُ عليه وسلم ـ وصَحَّحَ سندَها بروايةِ العُدولِ الضَّابطين، وهؤلاءِ القُرّاءُ هُم نافع بنُ عَبْدِالرَّحمن (ت 169 هـ) إمامُ أهلِ المدينة، قرأ على سبعين من التابعين، وعبدُالله بنُ كثير (ت120هـ) إمامُ أهلِ مَكَّةَ، وكان فصيحًا بليغًا، وأبو عمرو بنُ العلاء مُقرِئُ أهلِ البصرة (ت154هـ)، وعبدُالله بنُ عامر (ت118هـ) إمامُ أهلِ الشَّامِ في القراءة، وعاصِمُ بنُ أبي النّجود، شيخُ الإقراءِ بالكوفة، وحمزةُ بنُ عمارةَ الكُوفيّ (156هـ) وعليُّ بنُ حمزةَ الكسائيّ (ت189هـ) هؤلاءِ الأئِمّةُ هم "الذين جمعوا الحروفَ والقراءاتِ، وَعَزوا الوجوهَ والرواياتِ، وميّزوا الصحيحَ والمشهورَ والشَّاذَّ، بأصولٍ أصَّلوها، وأركانٍ فصّلوها"[1].

فالقراءةُ القُرآنيّةُ المُتواترةُ هي التي رَوتها الأمّةُ بالأَسانيدِ الصَّحيحةِ جِيلًا عن جيل، عن أفصحِ مَنْ نطقَ بالضَّاد، مُحَمّدٍ ـ صلى اللهُ عليه وسلّم ـ فقرأ بها، وأقرأها لأصْحابِهِ حتّى وصلتْ إلينا كما هي، ومن هنا يَتَجلّى لنا الخطأُ في مِوقفِ بعضِ أعلامِ اللغةِ والنحوِ المُعارضينَ للقراءاتِ القُرآنيّةِ عندما تتعارضُ مع قواعدِهِم النَّحويَّة، فنراهُم يُغَلِّبون

القاعِدةَ النحويّةَ المُستحدَثةَ على القِراءةِ المُتواتِرةِ المُخالِفةِ لهذهِ القاعدةِ أو تلك، والأَولى أن تكونَ القِراءةُ أَصْلًا في قُبولِ القاعدةِ أو ردِّها؛ لما بيّناه من أنَّ القراءاتِ وصلت إلينا من الرَّسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ كما هي.

والقراءةُ الصَّحيحةُ ما توافرت فيها ثلاثةُ أركانٍ وضعَها عُلماءُ القِراءات؛ وهي أنْ تُوافقَ العربيَّةَ بوجهٍ من الوجوه، سواء أكانَ ذلكَ الوجهُ فَصيحًا أمْ أفصح، مُجمَعًا عليهِ أم مُختَلفًا فيهِ اختلافًا لا يَضرُّ مِثلُه، وأنْ تكونَ مُوافقةً في رسمِها لأحدِ المَصاحِفِ العُثمانيّة، ولو احتمالًا، وأنْ تكونَ صحيحةَ الإسناد، أي يرويها عَدلٌ ضابطٌ عن مثلِه إلى الرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من غيرِ شذوذٍ ولا عِلّةٍ قَادحة، فكلُّ قِراءةٍ اجتمعت فيها هذه الأركانُ الثَّلاثةُ يُحكمُ بقبولِها، ولا فرقَ بينها وبين القرآن[2]. أمّا القِراءاتُ الشَّاذّةُ فهي كلُّ ما وراءِ القِراءاتِ العَشر[3].

بيان مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة:

الحقُّ أنَّ الخلافَ بينَ القُرّاءِ والنُّحاةِ قديمٌ مُستشرٍ، تمتدُّ جذورُه إلى نحاةِ البصرة المتقدّمين الذين عابوا على أئمّةِ القرّاءِ الكبارِ قراءاتٍ بعيدةً في العربيّة من وجهةِ نظرِهم، بل لم يكتفِ النَّحويون بتلحينِ ما خالفَ قواعدَهُم، وإنّما كان منهم تلحينٌ لبعضِ القِراءاتِ المُتواتِرةِ مع مُوافقتِها لأقيستِهم[4]، ولا يخفى على كثيرٍ منَ الدَّارسين والباحثينَ أنَّ كثيرًا من النُّحاة قد يُضعّفون القراءةَ الصَّحيحةَ المُتواتِرة، ويَردّونها أحيانًا، بل قد يُخطّئون إمامَها، يستوي عند بعضهم تلحينُ القراءةِ المُتواترةِ والشَّاذّةِ! استوى في ذلك المذهبان البصري والكوفي، ففيهما من يقبلُ القراءةَ ويأخُذُ بها، وفيهما مَنْ يَرُدُّها ويعارضُها ويرفضُها إذا ما خالفتْ قاعِدةً نحويّة.

أولًا: موقفُ نُحاةِ البَصرةِ من القِراءاتِ القُرْآنيّة:

لم يجعلِ البصريون القراءاتِ القرآنيّةَ مَصدرًا من مصادرِ الاحتجاج عندَهم إلّا إذا كانت مُوافقةً لمقاييسِهم، ولا يقبلون منها إلّا ما اتّفقَ مع قواعدِهم التي وضعوها وأصولِهم التي أصّلوها، "فما وافق تلكَ القواعدَ والمقاييس دونَ حاجةٍ إلى تأويل قبلوه في الدرجة الأولى، وما طابقَها مع التأويلِ اعتبروه في الدرجة الثانية، أمّا ما لم يوافق مقاييسَهم وقواعدَهم –ولو بالتأويل– فقد رفضوه واعتبروه نادرًا أو شاذًّا"[5] والبصريون بعملِهم هذا حرموا النحوَ من مصدرٍ عظيمٍ كان من الممكنِ أن يجدوا في ضوئِهِ قواعدَ وأصولًا تُضافُ إلى ما رسَّخوه من قواعدَ وأصولٍ.

إنَّ هذا الموقفَ من نُحاةِ البصرة فيما يخصُّ القراءاتِ القرآنيّة جعلَ كثيرًا من العلماءِ يُهاجمُهم على هذا التوجّه؛ فنرى السيوطيَّ يقول: "كان قومٌ من النُحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربيّة وينسبونَهم إلى اللَّحن، وهم مُخطِئون في ذلك فإنَّ قراءتَهم ثابتةٌ بالأسانيدِ المُتواترةِ الصَّحيحةِ التي لا مَطعنَ فيها، وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازه في العربيّة"[6] وما كان من الإمام الرَّازي إلّا أن هاجمَهم قائِلًا: "إذا جوّزنا إثباتَ اللغة بشعرٍ مَجهولٍ فجوازُ إثباتِها بالقرآنِ العظيمِ أولى، وكثيرًا ما نرى النحويين مُتحيّرين في تقريرِ الألفاظِ الواردةِ في القرآن، فإذا استشهدوا ببيتٍ مجهولٍ فرحوا به، وأنا شديدُ التَّعجّبِ منهم فإذا جعلوا ورودَ البيتِ المجهولِ على وَفْقِها دليلًا على صحَّتها، فلأن يجعلوا القرآنَ دليلًا على صحّتِها كان أولى"[7] أمّا أبو حيّان الأندلسيّ فقد ردَّ على

البصريين في غيرِ ما موضعٍ من تفسيره البحرِ المحيط، فها هو ذا يقول: "فإنَّ لسانَ العرب ليس مَحصورًا فيما نقلهُ البصريون فقط، والقراءاتُ لا تجيءُ على ما عَلِمَه البصريون ونقلوه"[8] وقال أيضًا: "ولسنا مُتعبّدين بأقوالِ نحاةِ البَصرة....وليس العلمُ مُقتصرًا على ما قاله ونقله البصريون"[9].

ولم يكن العلماءُ المُحدثون بمنأىً عن نقدِ صنيعِ نُحاة البصرة هذا، يقول الشيخُ محمد عبد الخالق عضيمة: "هذه الحملةُ الآثمةُ استفتحَ بابَها وحملَ لواءَها نُحاةُ البصرة المُتقدّمون ثم تابعَهم غيرُهُم من اللغويين والمُفسّرين ومُصنفي القراءات"[10] ويقولُ أيضًا: "إنَّ الشّعرَ قد استبدَّ بجهدِ النُحاة، فركنوا إليه، وعوّلوا عليه، بل جاوزَ كثيرٌ منهم حدَّه فنسبَ اللَّحنَ إلى القرّاء الأئمة، ورماهُم بأنَّهم لا يدرون ما العربية"[11] في حين رأى الدكتور أحمد مكّي الأنصاري أنَّ قواعدَ اللُّغةِ العربيّةِ هي التي ينبغي أن تتبعَ القراءة القرآنيّة، وينبغي تغييرُ كلّ قاعدةٍ نحويّة جاءت مُخالفةً لقراءةٍ قرآنيّةٍ ثابتةٍ لِتُناسبَ القراءة[12]. فسيبويه مثلاً إمامُ البصريين يرى أنَّ القراءةَ سُنّةٌ مُتّبعةٌ يجبُ اتّباعها وعدم مُخالفتِها[13]، في حين ذهبَ إلى أنَّ مثلَ قراءةِ ابن أبي إسحاق[14] بتحقيق الهمزتين رديءٌ[15] ، ونقل في كتابه تلحينَ أبي عمرو بن العلاء شيخ البصريين قراءةَ محمد بن مروان وسعيد بن جُبير والحسن: (هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَر لَكُم) بالنصب[16]، ذلك لأنَّ البصريين قالوا إنَّ ضميرَ الفصلِ لا يأتي إلّا بين المُبتدأ والخبر أو ما يدخل عليهما من النواسخ، وفي هذه القراءة وقع ضميرُ الفصلِ بين الحالِ وصاحبِه، فخالفت هذه القراءةُ ما وضعه البصريون، فعابوا عليها، واتَّهموا قارئَها بالجهل. ثُمَّ نجدُ المُبرّد يقول: "وأمّا قراءةُ أهلِ المدينةِ (هنَّ أطهرَ لكم) بالنصب فهو لحنٌ فاحشٌ، وهي قراءةُ ابن مروان، ولم يكن له علمٌ بالعربية"[17] ويقول الزجّاجُ: "وليس يُجيزُ أحدٌ من البصريين نصبَ (أطهر)"[18] ويقول أبو حيان: "ومن قرأ بنصب (أطهر) لاحنٌ عند أبي عمرو"[19] ويقول ابنُ هشام:" ولحّنَ أبو عمرٍو من قرأ بذلك"[20]، بل وصل الأمرُ إلى منعِ سيبويه نفسِهِ إدغامَ الرّاءِ في اللام[21]، وقد جاء ذلك في قراءةٍ سبعيّة لأبي عمرو في قوله تعالى: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)[22] .

والأخفشُ قد يرفضُ القراءةَ إذا ما خالفت أبنيةَ العربيّة، يقولُ: "وبلغنا أنَّ الأعمشَ قال (بمُصرخيّ)[23] فكسر[24]، وهذا لحنٌ لم نسمعْ به من أحدٍ من العربِ ولا أهلِ النَّحو"[25]، والمازنيُّ بلغَ بهِ الأمرُ أن سَخِرَ من القُرّاء وطعنَ بِهِم، وعدَّهم من الجُهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ويجهلونَ المعاني[26]، والمُبرّد ينكرُ بعضَ القراءاتِ ويُخطّئ أصحابَها في غير ما موضعٍ من المُقتضب، فقد ردّد ما حكمَ عليه المازنيُّ في قراءةِ نافع المدني[27] عندما قال: "فأمّا قراءةُ من قرأ من أهلِ المدينةِ (معائش) . بالهمز . [من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ)[28]]، فهي خطأ، فلا يُلتفتُ إليها، وإنَّما أُخذت عن نافع ولم يكن يدري ما العربيّة، وله أحرفٌ يقرأُها لحنًا نحوًا من هذا" [29]، ذلك أنَّ البصريين يقولون إنَّ الواو والياء لا يجوز أن تُقلبا همزةً بعد ألفِ (مفاعل) إلّا إذا كانتا في المُفرد مَدّة زائدة، فكان القياس ألّا تُقلب همزةً فيُقال: (معايش).

وفي قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ)[30] بسكون اللام في (فلْينظر)[31] قال المُبرّد: إنَّها لحنٌ[32]، وعندما قرأ بعضُ القرّاء (ثلاث مائةِ سنين)[33] بالإضافة[34]، قال المُبرّد: " وهذا خطأٌ في الكلام غيرُ جائز، وإنَّما يجوزُ مثلُها في الشِّعر للضرورة"[35]، وفي قراءة: (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[36] في العطف على (إنَّ) وعلى (في)[37] قال المبرّدُ:" وهذا

عندنا غيرُ جائزٍ"[38]. وقد انتقد المُبرّدُ أيضًا قراءةَ أبي عمرو[39]: (إلى بارئكم)[40] بتسكين الهمزة، ووصفها باللّحن عندما قال: " لا يجوز التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعرٍ، وقراءةُ أبي عمرٍو لحنٌ"[41]. وابنُ جنّي كان له غيرُ ما موقفٍ من القرّاء عامّة، حيث وصفَهم حينًا بضعف الدراية[42]، وحينًا بالسهو والغلط، مُحتجًّا بأنْ لا قياسَ لهم يرجعون إليه، مع أنّه في المُحتسب[43] كان يدافعُ ويذبُّ عنهم، ويردُّ على من يُخطّئهم في القراءات الشاذّة[44].

وقرأ حمزةُ[45] (إلاَّ أَنْ يُخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)[46] بضم الياء على البناء للمفعول، وردّه النحّاسُ بقوله: " ولا أعلمُ في اختيار حمزةَ أبعدَ من هذا الحرف؛ لأنّه لا يُوجبه الإعراب، ولا اللفظ، ولا المعنى..."[47].

وقرأ نافعٌ: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ)[48] . بضمّ السين[49] . وردّه النحّاسُ وقال: "لم يأتِ (مَفْعُلة) إلا في حروفٍ معدودة، ليس هذه منها، وأيضًا فإن الهاء زائدة، ولم يأتِ في كلامهم (مَفْعُل) البتّة"[50].

وفي قوله تعالى: (...إنَّ قتلهم كان خطئًا كبيرا)[51] قرأ ابنُ كثيرٍ بكسر الخاء والمدّ[52]، وقد طعن قومٌ على هذه القراءة حتى قال أبو جعفر: لا أعرفُ لهذهِ القراءةِ وجهًا[53]، يقول السمينُ الحلبيُّ: "ولذلك جعلها أبو حاتم غلطًا"[54].

وفي قوله تعالى: (...فَبِمَ تُبشّرون)[55] قرأ العامّةُ بفتح النون مُخفّفةً على أنّها نون الرفع، وقرأ نافعٌ بكسرها، والأصلُ (تُبَشِّرُوني) فحذف الياء مُجتزئًا عنها بالكسرة[56]، وقد غلّطهُ أبو حاتم وقال: "هذا يكونُ في الشعر اضطرارًا"[57]، وقال مكّي بن أبي طالب: "وقد طعنَ قومٌ في هذه القراءة لبُعدِ مخرجها في العربية؛ لأنَّ حذفَ النونِ التي تصحبُ الياء لا يحسُنُ إلا في شعرٍ، وإن قُدِّرَ حذفُ النون الأولى حذفتَ علمَ الرفع من غير ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نون الرفع كسرُها قبيحٌ، إنّما حقُّها الفتح"[58]، وردَّ عليه السمينُ الحلبيُّ بقوله: "وهذا الطعنُ لا يُلتَفَتُ إليه؛ لأنَّ ياءَ المتكلّمِ قد كثُرَ حذفُها مُجتَزَأً عنها بالكسرة..."[59]

وفي قراءةِ ابنِ عامرٍ(وكذلك زُيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شُركائِهم)[60] برفع القتل ونصب الأولاد على أنَّها مفعولٌ به للمصدر (قتل) وجرّ الشركاء على أنَّها مُضافٌ إلى (قتل) ففصلَ بين المُضافِ والمُضافِ إليه بمفعولِ المُضاف، جاءت هذه القراءةُ مخالفةً للقاعدةِ التي نصَّ عليها البصريون بأنّه لا يجوزُ الفصلُ بين المُضافِ والمُضافِ إليه إلّا بالجار والمجرور في الشّعر لا في سعةِ الكلام، وأمَّا الفصلُ بينهما بمعمولِ المُضافِ فلا يجوزُ عندَهم في شِعرٍ ولا في نثر، ذلك ما جعلَ كثيرًا من نُحاةِ البَصرة يُضعّفون هذهِ القراءةَ ويُلحّنونَ قارئَها ويُوهّمونه، يقولُ ابنُ الأنباريّ: "والبصريون جميعًا يذهبون إلى وهي هذه القراءةِ ووهمِ قارئِها، إذ لو كانت صحيحةً لكانَ ذلكَ من أفصحِ الكلام، وفي وقوعِ الإجماعِ على خلافِهِ دليلٌ على وهي القراءة"[61]، وما كان موقفُ النحّاسِ مُغايرًا لهذا، فنراهُ يقولُ: "فأمَّا ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهلِ الشَّام فلا يجوزُ في كلامٍ ولا في شعر، وإنَّما أجازَ النحويون التفريق بين المُضافِ والمُضافِ إليه في الشّعر بالظرف، فأمَّا بالأسماءِ غيرِ الظروف فلَحنٌ"[62]، ولعلَّ الزمخشريَّ كان أشهرَ مَنْ طَعَنَ في هذه القراءةِ عندما قال: "وأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ....فشيءٌ لو كانَ في مكانِ الضَّروراتِ – وهو الشعر – لكان سَمْجًا مَردودًا، فكيف به في الكلام المنثور؟! وكيف به في القرآن المُعجزِ بِحُسنِ نظمِهِ وجزالتِه"[63]

والزمخشريُّ أيضًا يحكمُ على قراءةِ ورش[64] بإبدال الهمزة الثانية ألفًا مَحضةً من قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ)[65] بأنها لحنٌ، بِحُجّةِ أنَّها تؤدّي إلى الجمعِ بين ساكنين على غير حدِّهما، وأنَّ تخفيف مثل هذه الهمزة إنَّما هو بين بين، يقول:" فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفًا؟ قلت: هو لاحنٌ خارجٌ عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه . وحدُّه أن يكونَ الأوّلُ حرفَ لين، والثاني حرفًا مُدغمًا... والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأنَّ طريق تخفيف الهمزة المتحرّكة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين..."[66]

فهذه نماذجُ مُتفرّقةٌ تدلُّ دلالةً قاطعةً على أنَّ بعضَ البصريين قد طعن في القراءاتِ القرآنيّة المُتواترة منها والشاذّة عندما جاءت مخالفة لأقيستهم وقواعدهم، بل ذهب بهم الأمر إلى تلحين هذه القراءات واتّهام قارئيها الثقات بالخطأ والوهم واللّحن، وهم المشهودُ لهم بالضبط والثّقة والدّراية.

ثانيًا: موقفُ نحاةِ الكوفةِ من القراءات القرآنيّة:

ولم يكن نحاةُ الكوفةِ بعيدين عن هذا الخلاف في تلحين القرّاء، وإن كانوا في الأعم الغالب قد سلكوا مسلكًا آخر على العكس من البصريين، فقد كانت مدرسة الكوفة تعتدُّ بالقراءات على اختلافها متواترةً وشاذّة، بل جعلتها أساسًا في تقعيد قواعدهم، ويرونها مصدرًا ثرًّا مهمًا من مصادر الاحتجاج، ويرونها كذلك مصدرًا واسعًا لمعرفة الاختلاف بين اللهجات العربية، وبخاصّة أنَّ الكوفيين يرون أنَّ قرّاء القرآن الكريم كانوا غايةً في الدقّة وقمّةً في الضبط والإحكام وصحّة الرواية[67].

غير أنَّ الدكتور شوقي ضيف يرى أنَّ الكوفيين من أمثال الكسائي وتلميذه الفرّاء هم أولُ مَن بدأ بتلحين القرّاء وفتح هذا الباب، ثم جاء مِن بعدهم مِنَ البصريين من سار على نهجِهم في تخطئة القُرّاء وتلحينِهم، من أمثالِ المازنيّ والمبرّد والزجّاج، ثم أغلق الكوفيون هذا الباب، يقول د. شوقي ضيف: "ويظهرُ لي أنَّ الكسائي هو الذي بدأ بتخطئة القُرّاء، إذ نرى الفرّاءَ يتوقَّفُ في كتابه (معاني القرآن) مِرارًا ليقول: إنَّ الكسائي لا يُجيزُ القراءة بهذا الحرف أو ذاك"[68] ثم يقول: "ومن يرجع إلى كتاب (معاني القرآن) يجد الآيات التي خطّأ القرّاءَ فيها، فهو _أي الفرّاء_ الذي فتح للبصريين البابَ على مصاريعه"[69] ولعلَّ الدكتور شوقي ضيف قد جانبَ الصَّواب في قوله إنَّ الكسائي والفرّاء هما من فتح الباب لتلحين القرّاء، وقوله إنَّ ظاهرة التلحين هذه بدايتُها كوفيّة، ذلك أنَّ معظم كُتبِ النَّحو ذكرت أنَّ نُحاةَ البصرة المُتقدّمين هم من بدأ بهذه الظاهرة، ومن هؤلاءِ النُحاة كان أبو عمرو بن العلاء _وهو من أعلام المدرسة البصرية وسابقٌ للكسائيّ_ ذكر سيبويه أنّه لحّنَ قراءةَ الحسنِ (هنَ أطهرَ لكم) بالنصب[70]، ولعلَّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد أصاب عندما قال: "هذه الحملةُ الآثمةُ على القرّاء بتلحينهم استفتحَ بابها وحملَ لواءَها نحاةُ البصرة المتقدّمون، ثم تطاير شررُها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهمَ فيها"[71].

فالكسائيُّ إمامُ مدرسةِ الكوفة يقول: "من قرأ: (قد سمع)[72] فبيّن الدال عند السين[73] فلسانُه أعجميٌّ ليس بعربي"[74]، وربما خفيَ على الكسائي توجيه قراءةٍ من القراءات، فنأى بنفسه عن الطعن فيها، قائلًا لا أعرفُ لها وجهًا، من

ذلك ما قاله عن قراءة ابن عامر وحمزة وحفص: (وإِنَّ كلًّا لمّا ليوفينهم ربُّك أعمالهم)[75] بتشديد (إنَّ): "الله عزَّ وجلَّ أعلمُ بهذه القراءة، ما أعرفُ لها وجهًا"[76]، وسأذكر بعضًا مما جاء في طعن الفرّاء للقرّاء في كتابه معاني القرآن:

- في قراءة أبي عمرو وحمزة والأعمش (يؤدّه إليك)[77] بإسكان الهاء[78] يقول الفرّاء: "إنَّ القوم ظنّوا أنَّ الجزمَ في الهاء، وإنما هو قبل الهاء، فهذا وإن كان توهّمًا خطأٌ"[79].
- وفي قراءة الحسن (وما تنزلت به الشياطون)[80] بالواو والنون[81]يقول الفرّاء: "كأنَّه من غلطِ الشيخ، ظنَّ أنَّه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[82].
- وفي قراءة الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة (أَمِرْنا) بكسر الميم[83]، بمعنى (أَمَرْنا) من قوله تعالى: (وإذا أردنا أن نُهلِكَ قريةً أَمَرْنا مُترَفيها...)[84] نرى أنَّ الفرّاء قد ردَّ هذه القراءةَ وقال: "وقرأ الحسن (آمَرنا) وروي عنه (أَمِرْنَا) ولا ندري أنها حُفِظَت عنه؛ لأنَّا لا نعرفُ معناها ههنا"[85] وعقّب السمينُ الحلبي على كلام الفرّاء بقوله: "ولا يُلتَفتُ لردّهِ لثبوتها لغةً بنقل العدولِ، وقد نقلها قراءةً عن ابن عبّاس أبو جعفر وأبو الفضل الرازي في (لوامحه) فكيف تُرَدُّ؟"[86].

ويتبيّن لنا مما سبق أنَّ طعنَ الكوفيين في القراءات القرآنيّة أو ردَّها كان في مواضِعَ قليلةٍ معدودةٍ، ولم يكن ظاهرةً بارزةً في كتبهم كما كانت في كتب البصريين كالمُبرد والزَّجاج والنحَّاس، يقول الدكتور رزق طويل: "ولا أتصوّرُ أنَّ نحاةَ الكوفةِ – وقد قام نحوهم من أجل مُساندةِ القراءات – يردّونَ القراءات، وكيف يردُّونها ومدينةُ الكوفةِ مدينةُ قرّاء، وفيها ثلاثةٌ من سبعة هم أشهرُ قُرّاء القرآن في العالم الإسلامي إذ ذاك"[87].

وفيما يلي نأتي إلى قراءةٍ مُتواترةٍ أنموذجًا لبيان مواقفِ النُّحاةِ منها:

(...وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ...) النساء 1/4.

قرأ حمزةُ وجماعةٌ بالخفض (والأرحامِ)[88] عطفًا على الضمير في (به)، أي أنَّها يُتَساءَلُ بها كما تقول: أسألُك بالله وبالرحم، وهذه القراءةُ لا تجوزُ عند متقدّمي نحاةِ البصرة؛ لأنَّهم لا يجيزون عطفَ الاسمِ الظاهر على مُضمرٍ مَخفوض[89]، وحجَّتُهم أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا عطفت على الضمير فكأنّكَ عطفتَ الاسمَ على حرف الجرّ، وعطفُ الاسمِ على الحرف لا يجوز، ذلك أنَّ مسألةَ العطفِ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار عند سيبويه قبيحٌ لا يجوز إلّا في الشعر[90]، ونقل الزجّاج عن المازنيّ عدمَ جوازِ ذلك؛ لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه شريكان، يحلُّ كلُّ واحدٍ منهما محلَّ صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيدٍ وكَ، فكذلك لا يجوز: مررت بكَ وزيدٍ[91]، واعترض أبو حيّان تعليل المازني قائلًا: "وتعليل المازني مُعترَضٌ بأنَّه يجوز أن تقول: رأيتك وزيدًا ولا يجوز رأيت زيدًا و كَ، فكان القياس رأيتك وزيدًا أن لا يجوز"[92] .

أمَّا المُبرّدُ فقد وصل به الأمرُ أنّه أنكرَ هذه القراءةَ إلى درجةِ تحريمِ القراءةِ بها، ففي كتاب التذكرة عن الفارسيّ أنَّ أبا العبّاس المُبرّد قال: " لو صلّيتُ خلفَ إمامٍ يقرأ (ما أنتم بمصرخيّ) و(واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالكسر. لحملتُ نعلي ومضيت "[93].

وحكى ابنُ عادل الحنبلي عن الفرّاء – الذي مذهبه جواز ذلك – أنَّه قال: "حدّثني شريكُ بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، قال: (والأرحامِ) هو كقولك أسألك بالله وبالرحم، قال: وهذا قبيحٌ؛ لأنَّ العربَ لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض قد كنّي به، وضعّفه بعضهم بأنَّهُ عطفٌ للمُظهرِ على الضَّمير، وهو لا يجوز، لم يستحسنوا عطفَ المُظهرِ على الضمير المرفوع، فلا يجوز أن يُقال: اذهب وزيدٌ، و ذهبت وزيدٌ، بل يقولون: اذهب أنت وزيد و ذهبت أنا وزيد. قال تعالى: (فاذهبْ أنتَ وربُّك)[94] مع أنَّ الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطفُ المُظهرِ على الضَّميرِ المرفوع مع أنَّه أقوى من الضمير المجرور؛ بسبب أنَّه قد ينفصل، فلأنْ لا يجوزُ عطفُ المُظهرِ على الضمير المجرور مع أنَّه لا ينفصلُ البتّة أولى"[95]. وردَّ ابنُ عادل بأنَّ حمزةَ أحدُ القرّاء السبعة، وأنَّه لم يأتِ بهذه القراءة من عندِ نفسِه، بل رواها عن رسول الله _صلى الله عليه وسلّم_ وذلك يوجبُ القطعَ بصحَّةِ اللغة، ولا التفاتَ إلى أقيسةِ النُّحاة عند وجودِ السَّماع... وحمزةُ بالرتبة السّنيّة المانعة له من نقلِ قراءةٍ ضعيفة[96].

ونقل القرطبيُّ عن القشيريّ أنَّ " مثل هذا الكلامِ مَردودٌ عند أئمةِ الدّين؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمةُ النحو ثبتت عن النبي _صلى الله عليه وسلم_ تواترًا يعرفُه أهلُ الصَّنعة، وإذا ثبتَ شيءٌ عن النبي _صلى الله عليه وسلم_ فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي _صلى الله عليه وسلم_ واستقبحَ ما قرأ به، وهذا مقامٌ مَحذورٌ، ولا يقلّد فيه أئمّة اللغة والنحو، فإنَّ العربية تُتلقّى من النبي _صلى الله عليه وسلم_ ولا يشكُّ أحدٌ في فصاحته"[97] وقال أيضًا: "وقد تكلّم النحويون في ذلك، فأمَّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحنٌ لا تحلُّ القراءةُ به، وأمَّا الكوفيون فقالوا: هو قبيحٌ، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علّةَ قُبْحِهِ، قال النحّاسُ: فيما علمت، وقال سيبويه: لم يعطف على المضمر المخفوض لأنَّه بمنزلة التنوين، والتنوينُ لا يُعطفُ عليه، وقال جماعةٌ: هو معطوفٌ على المكني....وهو الصحيحُ في المسألة ..."[98] ودافعَ ابنُ جنّي عن هذه القراءة رادًّا على المُبرّد خاصّةً ومن خطّأها عامّةً بقوله: "ليست هذه القراءةُ عندنا من الإبعادِ والفحشِ والشَّناعةِ والضّعفِ على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العبّاس، بل الأمرُ فيها دونَ ذلك وأقربُ وأخفُّ وألطف، وذلك أنَّ لحمزةَ أنْ يقولَ لأبي العبّاس: إنَّني لم أحملِ (الأرحامَ) على العطف على المجرور المُضمر، بل اعتقدتُ أن تكونَ فيه باءٌ ثانية، حتّى كأنّي قلت: وبالأرحامِ، ثمَّ حذفتُ الباءَ لتقدّم ذكرِها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرِهما..."[99].

أمّا الكوفيّون فقد احتجّوا بهذه القراءة على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار، واستشهدوا لذلك بكثيرٍ ممّا جاء في التنزيل الكريم وكلام العرب، من ذلك قوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ)[100] وقوله تعالى: (لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ

وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ)[101] ف (ما يُتلى) في موضع خفض؛ لأنَّه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، و(المُقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك).

وتحسنُ الإشارةُ في هذا السّياق إلى رأي الإمامِ الرازيّ الذي أورد اعتراضَ هؤلاءِ النُّحاة على هذه القراءة، ثمَّ ردَّ عليهم بقوله: "واعلم أنَّ هذه الوجوه ليست وجوهًا قويّةً في دفع الرواياتِ في اللغات، وذلك لأنَّ حمزةَ أحدُ القرّاء السبعة، والظاهرُ أنّه لم يأتِ بهذه القراءةِ من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . وذلك يوجبُ القطع بصحّة هذه اللغة، والقياسُ يتضاءلُ عند السَّماع، لا سيّما بمثلِ هذه الأقيسة التي هي أوهنُ من بيت العنكبوت، وأيضًا فلهذه القراءةِ وجهان، أحدُهما: أنّها على تقدير تكرار الجار، كأنَّه قيل: تساءلون به وبالأرحام، وثانيهما: أنّه ورد ذلك في الشِّعر... والعجيبُ من هؤلاء النحاة أنَّهم يستحسنون إثباتَ هذه اللغةِ بهذين البيتين المَجهولَين، ولا يستحسنونَ إثباتَها بقراءةِ حمزةَ ومجاهد، مع أنّهما كانا من أكابر عُلماءِ السَّلف في علم القرآن "[102].

وبعد هذا التفصيل في هذه القراءة قبولًا وردًّا فإنَّه ترجَّحَ لي جوازُ عطفِ الاسم الظاهر على المُضمر من غير إعادة الجار، لوجود شواهدَ كثيرةٍ في القرآن غير ما مرَّ، كقوله تعالى: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[103] وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)[104]، وورودُ الكثير من الأشعار مما يُحتَجُّ به لهذه القراءة[105] ممّا يُحتَجُّ به لهذه القراءةِ، مع أنَّها[1] قراءةٌ سبعيّةٌ مُحكمة، وكتابُ الله غايةٌ في الفصاحة، لا ينبغي أن يهملَ النُّحاةُ الاحتجاجَ به والقياسَ عليه، بل يجب ألّا يُقاسَ هو على غيرِه من أبياتٍ قالتها العرب، ونعضّدُ رأينا هذا بما اختاره أبو حيّان وذهب إليه عندما قال: " والذي نختارُه أنَّه يجوز ذلك في الكلام مُطلقًا؛ لأنَّ السَّماعَ يعضّده والقياسُ يقوّيه... ومن ادّعى اللَّحنَ فيها أو الغلطَ على حمزةَ فقد كذب "[106] وعندما قال أيضًا: " وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطيّة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك..."[107].

أسباب ظاهرة تلحين النحاة للقرّاء:

من خلال دراسة هذه الظاهرة ورصد ما قاله بعضُ النُّحاة الذين لحّنوا القراءات، وبعضٍ من القراءات التي لحّنَها النُّحاةُ يمكن إرجاع هذه الظاهرةِ إلى الأسباب الآتية:

1 – اعتقادُ بعضِ النُّحاة أنَّ القرَّاء يقرؤون من خطّ المُصحف دونَ نقلٍ عن الرِّجال الثقات، وهذا الاعتقادُ الخاطئُ عند النُّحاة ظهر في نقدِهم قراءةَ ابن كثير ونافع وابن عامر (كذب أصحاب ليكةَ المرسلين)[108] بإسقاط الهمزة وفتح التاء، هذه القراءةُ طعنَ فيها الزمخشريُّ واتَّهم قارِئَها أنَّه أخذها من خطّ المُصحف دون النقل عن الرجال، فقال: "ومن قرأ وزعم أنَّ " ليكة " اسم بلد فتوهَّم قاد إليه خطُّ المُصحف حيث وُجدت مكتوبةً في هذه السورة وفى سورة " ص " بغير ألف وفي المُصحف أشياء كُتبت على خِلاف قياس الخطِّ المُصطلح عليه، وإنما كُتبت في هاتين السورتين على لفظ اللافظ وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل"[109]، يقول السمينُ الحلبيُّ ردًّا على

من يعتقدُ هذا الاعتقاد الخاطئ: "وهؤلاء كلُّهم كأنَّهم زعموا أنَّ هؤلاءِ الأئمةَ الأثباتَ إنَّما أخذوا هذه القراءةَ من خطِّ المصاحف دون أفواهِ الرِّجال، وكيف يُظنُّ بمثل أسنّ القرّاء وأعلاهم إسنادًا، الآخذ للقرآن عن جملةٍ من جلّةِ الصحابة كأبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما"[110]

2- اعتقادُ بعض النُّحاة أنَّ رواةَ القراءاتِ كانوا يغلطون في النقل عن الأئمة، ويظهرُ مثلُ هذا الاعتقاد في قراءة حمزة والأعمش (ومكر السيئ)[111] بإسكان الهمزة وصلًا، يقول السمين الحلبي: "قرأ حمزةُ والأعمشُ بسكونها وصلًا، وقد تجرأتِ النُّحاةُ وغيرُهم على هذهِ القراءة ونسبوها للَّحنِ، ...وقالوا إنَّما وقفَ مُسَكِّنًا، فظُنَّ أنَّهُ واصلَ فَغُلِطَ عليه"[112] ، ويقول الزمخشريُّ عن هذه القراءة: "لعلَّه اختلسَ فظنَّ الراوي أنَّه أسكن"[113].

3-احتكام النحاة إلى ما قعّدوه من قواعد نحويّة قبل استقراء ما جاء في القراءات، وعندما كانوا يعرضون القراءات على هذه القواعد والقوانين، فإذا ما وافقت القراءةُ القاعدةَ قبلوها، وإذا خالفت القاعدةَ ردّوها ولحَّنوها وطعنوا فيها. ولكن هذا المسلك من بعض النحاة لم يرتضه الكثير من العلماء؛ لأن العربية هي التي يجب أن تتبع القراءة والقاعدة هي التي يجب أن تعرض على القراءة.

النتائج والتوصيات:

- ينبغي أن تكونَ القراءاتُ القرآنيّةُ مَصدرًا من أعظمِ مَصادرِ الاستشهادِ النحويّ؛ لأنَّها تُمثّلُ أنموذجًا لا يصلُ إليه أيُّ مصدرٍ في توثيقه.
- سنَّ معظمُ النَّحويين قواعدَهم قبل استقراءٍ تامٍّ للقراءات باعتبارها مَصدرًا من مصادرِ الاحتجاج، ثمَّ عرضوا القراءاتِ على هذه القواعدِ فقبلوا منها ما وافقَ هذه القوانين ولو بالتأويل، أمَّا إذا لم يقبلِ التأويلَ فقد ردّوه ولحّنوه واتّهموا قرَّاءَها بالجهل وعدمِ الدقّة والوهم في الرواية والنقل.
- الصوابُ أن يُحتَجَّ للنحو ومذاهبه بهذه القراءاتِ القرآنيّة، لا أن يُحتجَّ للقراءاتِ بالنَّحو وقواعدِه.
- ظاهرةُ تلحينِ القراءات لم تكن ظاهرةً عامّةً عند مُعظم النُّحاة، وإنما ظهرت عند عددٍ قليلٍ منهم، وفي مواضعَ قليلة، مع وجود كثيرٍ من العلماء الذين وافقوا القراءات وردّوا على من لحّنها، وأثبتوا بالدليلِ والحجة صِحّتَها ووجوبَ قبولِها.

الخاتمة: وأختم بالقول: إنَّ اللُّغات مهما اختلفت وتعدّدت تظلُّ حجّةً كما يقول ابنُ جنّي[114]، فالقراءاتِ القرآنيّةِ موجودةٌ قبل تقعيدِ القواعدِ النحويّة، وهي ثابتةٌ لا تتغيّرُ بتغيّرِ وجوهِ الإعرابِ واختلافِها، أمّا القواعدُ النحويّةُ فهي إنّما قامت لحفظِ القرآنِ الكريم من اللَّحن، وصونًا للغة العربية التي جاء بها هذا القرآنُ، فينبغي على النحاة عندما قعّدوا قواعدَهم أن تكونَ هذه القواعدُ تبعًا للقرآنِ الكريمِ وقراءاتِه التي أثْرَتِ الدّراسةَ النَّحويّةَ من خلالِ تعدّدِ وجوهِ الإعراب، يقول الدكتورُ مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف: " إنَّ تعدّدَ أوجهِ الإعرابِ لهذا الفهمِ ضربٌ من ضروبِ إعجازِ القُرآنِ، ودليلٌ على ثراءِ نصِّهِ وخصوبةِ عطائِهِ، وتعدُّدِ إشعاعِهِ، بحيثُ تبدو الجملةُ القرآنيّةُ كالماسةِ المُشعّةِ أنّى

استقبلتَها ألقتْ عليكَ بأضواء "[115] وأنَّه لا خلافَ في وجوبِ أن يكونَ القرآنُ وقراءاتُهُ أصلًا من أصولِ الدّراسات اللغويّةِ والنَّحويّة، فالقرآنُ الكريمُ وقراءاتُهُ ممّا ينبغي أن يُقاسَ عليها، لا مِمّا تُقاس هي على غيرِها من كلامِ العربِ، والقراءاتُ مِمّا ينبغي أن تُتَّخذَ أساسًا يُقيمُ عليه النُّحاةُ قواعدَهم، فهي أثبتُ ممّا أصّلوه.

[1] : انظر مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلميّة، لات، لاط، 462/2.

[2] : انظر النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات، 9/1، ومناهل العرفان في علوم القرآن 419/1.

[3] : انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر، للشيخ أحمد الدمياطي، دار الندوة، بيروت، لاط، لات، ص 5، والاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م، ص 76.

[4] : دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، نشر دار الحديث، القاهرة، ط1، 1972م، 24/1.

[5] : تاريخ النحو وأصوله، د. عبد الحميد السيد طلب، ص82، مكتبة الشباب، القاهرة.

[6] : الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.ص 52.

[7] : مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1985، 193/3.

[8] : البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1993م، 754/2.

[9] : السابق: 754/2.

[10] : دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول 19/1.

[11] : السابق: 2/1.

[12] : انظر نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكّي الأنصاري، دار القبلة، القاهرة، 1405هـ – 1985م، 74 – 139، وبحث: (المعارضة الصريحة للقراءات) للدكتور أحمد مكي الأنصاري، منشور بمجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد الثالث، سنة 1972.

[13] : انظر الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات، 148/1.

[14] : وذلك كما في قوله تعالى: (جاء أجلهم) الأعراف 34/7، وقوله تعالى: (تلقاء أصحاب) الأعراف 47/7، انظر معجم القراءات 36/3، و20/9.

[15] : انظر الكتاب 443/4.

[16] : وهي أيضًا قراءة الحسن وزيد بن عليّ وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم، انظر مختصر ابن خالويه، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر، 1934م، ص 60، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بالقاهرة، 1386هـ، 325/1، والكشّـــاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشـــري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م، 219/3، والبحر المحيط 247/5، ومعجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، 110/4.

[17] : المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، 105/4.

[18] : معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 67/3.

[19] : ارتشاف الضَرب في لسان العرب، لأبي حَيَّان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النمّاس، مكتبة المدني، القاهرة، ط1، 1409هـ – 1989م، 489/1.

[20] : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1421هـ -2000م، 558/5.

[21] : انظر الكتاب 448/4.

[22] : البقرة 284/2، وهي أيضًا قراءة ابن محيصن واليزيدي ويعقوب، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م، 156/1، والكشاف 518/1، والبحر المحيط 377/2، والنشر في القراءات العشر 10/2، وإتحاف فضلاء البشر 29، ومعجم القراءات 431/1.

[23] : إبراهيم 22/14.

[24] : انظر القراءة في معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، لاط، لات، 57/2، والحجّة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط2، 1977م، 203، والكشف عن وجوه القراءات 26/2، وإتحاف فضلاء البشر 272، ومعجم القراءات 474/4.

[25] : معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م، 375/2.

[26] : انظر المنصف (شرح التصريف المازني) لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954م، 307/1، ومقدّمة المقتضب للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة 119/1.

[27] : وهي أيضًا قراءة أسيد عن الأعرج وزيد بن علي والأعمش عن نافع، انظر: البحر 271/4، ومعاني القرآن للأخفش 293/2، ومعجم القراءات 9/3.

[28] : الأعراف 10/7، والحجر 20/15.

[29] : المنصف شرح التصريف المازني 307/1، وانظر المقتضب 261/1.

[30] : الحج 15/22.

[31] : وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية وقالون والبزي والحسن وعيسى، انظر: الكشف عن وجوه القراءات 116/2، والإتحاف 313، والنشر 326/2، ومعجم القراءات 90/6.

[32] : انظر المقتضب 132/2.

[33] : الكهف: 25/18.

[34] : وهي قراءة حمزة والكسائي وطلحة والأعمش والحسن وابن جبير، انظر: الكشف عن وجوه القراءات 58/2، والبحر 112/6، والإتحاف 289، والنشر 310/2، ومعجم القراءات 187/5.

[35] : المقتضب 169/2.

[36] : الجاثية 5/45.

[37] انظر البحر المحيط 43/8 والكشف عن وجوه القراءات 267/2، والإتحاف 389، ومعجم القراءات 448/8.

[38] : المقتضب 195/4.

[39] : وهي أيضًا قراءة اليزيدي والسوسي والداني وغيرهم، انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات، ومعاني القرآن للأخفش 93/1، والنشر 204/2، والبحر المحيط 366/1، ومعجم القراءات 101/1.

[40] : البقرة 54/2.

[41] : انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م،362/1.

[42] : انظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، ط2، لات، 72/1.

[43] : المحتسب 33/1، وانظر الخصائص 285/1.

[44] : انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 32/1.

[45] : وهي أيضًا قراءة أبي جعفر ويعقوب والأعمش والحسن ومجاهد، انظر: معاني الفراء 145/1، والكشف عن وجوه القراءات 294/1، والنشر في القراءات العشر 227/2، والبحر المحيط 207/2، ومعجم القراءات 315/1.

[46] : البقرة 229/2.

[47] : إعراب القرآن للنحّاس، تحقيق د. زهير غازي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1977 م، 265/1.

[48] : البقرة 280/2.

[49] : وهي أيضًا قراءة ابن محيصن والحسن ومجاهد وغيرهم، انظر: المحتسب 145/1، والبحر المحيط 354/2، والكشف عن وجوه القراءات 319/1، والنشر 236/2، ومعجم القراءات 319/1.

[50] : إعراب القرآن للنحّاس 296/1.

[51] : الإسراء 31/17.

[52] : انظر القراءة في السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، ص379، والنشر 307/2، والتيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتورتزل، إسطنبول، 139، والبحر المحيط 32/6.

[53] : انظر معاني القرآن له 148/4.

[54] : الدر المصون 347/7.

[55] : الحجر 54/15.

[56] : انظر القراءة في السبعة ص367، والنشر 302/2، والتيسير ص136، والبحر المحيط 458/5.

[57] : انظر الدر المصون 165/7.

[58] : الكشف 31/2.

[59] : الدر المصون 166/7.

[60] : الأنعام 137/6 وانظر قراءة ابن عامر في السبعة في القراءات ص270، والكشف عن وجوه القراءات السبع 453/1، والنشر في القراءات العشر 253/2، والحجة في القراءات السبع ص273، والمحتسب 229/1، والبحر المحيط 229/4.

[61] : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، 1961م، 436/2.

[62] : إعراب القرآن للنحاس: 98/2.

[63] : الكشاف: 401/2

[64] : انظر القراءة في البحر المحيط 1/ 171، والكشاف 1/ 163، ومعجم القراءات 36/1.

[65] : البقرة 6/2.

[66] : الكشّاف 163/1.

[67] : انظر تاريخ النحو وأصوله، ص 193.

[68] : المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص157.

[69] : السابق: ص219.

[70] : انظر الكتاب 396/2، وارتشاف الضرب 489/1.

[71] : المقتضب 119/1.

[72] : المجادلة 1/58.

[73] : وهي قراءة الجماعة إلا أبا عمرو والأخوين، انظر في معاني القرآن للزجاج105/5، والكشـــف عن وجوه القراءات 145/1، والبحر المحيط 230/8، والنشر 3/2، وإتحاف فضلاء البشر 28، 411، ومعجم القراءات 359/9.

[74] : انظر البحر المحيط 232/8، والدر المصون 261/10.

[75] : هود الآية 111، وانظر القراءة في السبعة في القراءات 339، والتيسير 126، والنشر في القراءات العشر 290/2، والبحر المحيط 266/5، والإتحاف 260، والدر المصون 397/6.

[76] : انظر إعراب القرآن للنحاس 305/2، والبحر المحيط 216/6.

[77] : آل عمران 75/3.

[78] : انظر القراءة في السبعة في القراءات 207، والكشف عن وجوه القراءات349/1، والدر المصون 261/3.

[79] : معاني القرآن للفرّاء 223/1.

[80] : الشعراء الآية 210.

[81] : وهي أيضًا قراءة ابن السّميفع والأعمش، انظر الإتحاف 321/2، والبحر المحيط 46/7، والمحتسب 133/2، والدر المصون 562/8.

[82] : معاني القرآن 285/2.

[83] : انظر القراءة في السبعة ص379، والإتحاف 195/2، والمحتسب 15/2، والنشر 306/2، والبحر المحيط 20/6.

[84] : الإسراء 16/17.

[85] : معاني القرآن للفراء 119/2. وانظر كذلك 75/2.

[86] : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 330/7.

[87] : الخلاف بين النحويين، الدكتور السيّد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ –1985م، ص168.

[88] : وهي أيضًا قراءة إبراهيم النخعي وقتادة ومجاهد والحسن البصري وغيرهم، انظر: معاني القرآن للفرّاء 252/1، والمحتسب 179/1، والنشر في القراءات العشر 247/2، والكشف عن وجوه القراءات 357/1، ومعجم القراءات 5/2.

[89] : انظر الكتاب 248/1، والمقتضب 152/4، والأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 79/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 463/2.

[90] : انظر الكتاب 248/1، 382/2.

[91] : انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 6/2.

[92] : البحر المحيط 165/3.

[93] : الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، 1956م، 749/2، وانظر المقتضب 152/4، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م، 1/5.

[94] : المائدة الآية 24.

[95] : اللباب في علوم الكتاب اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 1356/1.

[96] : انظر السابق: 1357/1.

[97] : الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي:4/5.

[98] : السابق: 1/5.

[99] : الخصائص 285/1.

[100] : النساء 127/4.

[101] : النساء 162/4.

[102] : التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) 164/9.

[103] : البقرة 217/2.

[104] : الحجر 20/15.

[105] : انظر مثلاً البحر المحيط 156/2، والدر المصون 394/2.

[106] : البحر المحيط 156/2.

[107] : البحر المحيط 167/3.

[108] : الشعراء الآية 176.

[109] : الكشاف 412/4.

[110] : الدر المصون 548/8.

[111] : فاطر الآية 43.

[112] : الدر المصون 241/9.

[113] إعراب القرآن للنحاس 377/3.

[114] : انظر الخصائص 10/2.

[115]: انظر مجلّة دراسات عربية وإسلاميّة، الناشر مكتبة الزهراء، القاهرة، العدد 12، سنة 1983م. مقال:(تعدّد أوجه الإعراب في الجملة القرآنيّة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف. ص 93.

ثبت المصادر والمراجع:

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر، للشيخ أحمد الدمياطي، دار الندوة، بيروت، لاط، لات.

* الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م.

* ارتشاف الضَرب في لسان العرب، لأبي حَيَّان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النمّاس، مكتبة المدني، القاهرة، ط1، 1409هـ – 1989م.

* الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

* إعراب القرآن للنحّاس، تحقيق د. زهير غازي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1977 م.

* الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، 1961م.

* البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1993م.

* تاريخ النحو وأصوله، الدكتور عبد الحميد سيّد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة.

* التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوثورتزل، إسطنبول.

* الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م.

* الحجّة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط2، 1977م.

* الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، ط2، لات.

* الخلاف بين النحويين، الدكتور السيّد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ – 1985م.

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، نشر دار الحديث، القاهرة، ط1، 1972م.

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.

* السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة دار المعارف.

* الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، 1956م.

* الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م.

* الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م.

* اللباب في علوم الكتاب اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

* المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بالقاهرة، 1386هـ.

* مختصر ابن خالويه، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر، 1934م.

* المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط8.

* معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م.

* معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، لاط، لات.

* معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

* معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1421هـ -2000م.

* مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1985م.

* المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.

* مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلميّة، لات، لاط.

* المنصف (شرح التصريف المازني) لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.

* النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات.

* نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكّي الأنصاري، دار القبلة، القاهرة، 1405هـ – 1985م.

الدوريات:

* مجلّة دراسات عربية وإسلاميّة، الناشر مكتبة الزهراء، القاهرة، العدد 12، سنة 1983م. مقال:(تعدّد أوجه الإعراب في الجملة القرآنيّة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.

* مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، العدد الثالث، سنة 1972م، مقال: (المعارضة الصريحة للقراءات) للدكتور أحمد مكّي الأنصاري.